**بعض عناصر مداخلة السيد المندوب السامي للتخطيط**

 **حول وضعية الاقتصاد الوطني لسنة 2018 وآفاقها لسنة 2019**

 **الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2019**



**الدار البيضاء، 16 يناير 2019**

**الوضعية الاقتصادية الدولية لسنتي 2018 و2019**

بعد الالتقاء المتميز لدورات النمو التي شهدتها معظم المجموعات الاقتصادية العالمية خلال سنة 2017 والآمال التي أصبحت معقودة على العودة إلى ديناميكية ما قبل الأزمة الاقتصادية، تطور الاقتصاد العالمي في ظرفية تميزت بتصاعد الشكوك حول تطورها بالموازاة مع التوترات الجيوستراتيجية وحدة المنافسات الاقتصادية، وخاصة فيما أصبح يعرف بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وبينما كان ينتظر من المفاوضات التي تمت نهاية 2018 وبداية 2019 بين الفريقين، والتي وصفها المفاوض الصيني بأنها مجرد حزازات، أن تفضي الى توافق حول الرهانات الظرفية، فإنها على كل حال لم تحد من تأثيرها السلبي على وتيرة النمو الاقتصادي للدولتين الشريكتين كما أنها لم تمكن من تقريب وجهات النظر بينهما في سياق الريادة الدولية، وعلى الخصوص في ميادين التكنولوجيات المتقدمة، المدنية منها والعسكرية، وكذا التجارة العالمية والتأثير الجيوسياسي.

في ظل هذه الظرفية، وبعد ارتفاع معدّل النمو الاقتصادي الأمريكي بنسبة 2.9٪ خلال سنة 2018، مدعومًا بتحفيزات السياسة المالية والنقدية التوسعية على الخصوص، سيتباطأ هذا المعدّل لينخفض إلى 2.5٪ سنة 2019 و 1.7٪، سنة 2020. ومع ذلك، لن يبقى في منأى عن تراجع أدائه بالموازاة مع التطبيع التدريجي لمستوى أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي للولايات المتحدة والتطورات المحتملة في ظل ضغوطات الوضع السياسي الذي يحركه اقتراب الانتخابات الرئاسية.

وبالموازاة مع ذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي الصيني بمعدل، إن لم نقل متفائل، قدره 6,2٪ سنة 2019، عوض 6.5٪ المسجّلة خلال سنة 2018. حيث أنّه من المزمع أن تنخرط الصين في سياسة نقدية ومالية ترتكز على الاستقرار وتستهدف تعديل اجتماعي للاستهلاك ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وخاصة الناشطة في القطاعات التكنولوجية والموجهة للسوق الداخلي، مع توجه استراتيجي عامّ يدعم المبادلات التكنولوجية والتجارية مع القارة الأوروبية، ومن خلال طريق الحرير، خلق تواجد أكبر في قطاعات البنيات التحتية والموارد الطبيعية، خصوصا في أفريقيا، مع الرغبة في التخفيف من حدّة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بدوره الاتحاد الأوروبي، والذي كان يتوقع أن تعود معدلات نمو اقتصاده إلى المستويات المسجّلة ما قبل الأزمة وذلك بفضل تداعيات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية والسياسات النقدية الملائمة الاستثنائية للبنك المركزي الأوروبي، سيعرف نفس الاتجاه التناقصي في وتيرة نموه. حيث يرجح أن يعاني من آثار الشكوك حول تماسكه المؤسساتي وتحديات مرجعية مجتمعه في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب الارتفاع غير المسبوق في اكتساح شريحة اجتماعية مناهضة للعولمة، والعواقب المنتظرة لتماسكها ووحدتها بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكذلك الضعف الاقتصادي والسياسي للمحور الفرنسي الألماني وظهور بوادر صراعٍ مستقبلي مقلقة بين ايطاليا وبولندا في الأفق.

في هذا السياق، يتوقع أن يحقق اقتصاد منطقة الأورو زيادة بنسبة 1.9٪ خلال سنة 2018 و1.6٪ في سنة 2019، بعد تسجيله لنسبة 2.5٪ سنة 2017.

فباستثناء جمهورية الصين، والتي ما زالت تعتبر نفسها واحدة من المجموعة، فمن المتوقع أن تشهد البلدان النامية والسائرة في طريق النمو نفس التباطؤ الاقتصادي، حيث سيسجل انخفاضاً في معدلات النموّ في كل من تركيا وبلدان أمريكا اللاتينية، وذلك بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وانخفاض قيمة عملات هذه البلدان مقابل الدولار الأمريكي.

أمّا بالنسبة للهند، وتوافقاً مع توجه البلد التاريخي، فإنّه سيواصل دينامكيته ليحقق نموا بنسبة 7.3٪ سنة 2018 و 7.5٪ سنة 2019، مستفيداً من الإصلاحات الهيكلية التي تعرفها البلاد وكذلك من تعزيز الطلب الداخلي.

وعلى صعيد أمريكا اللاتينية، سيحقق الاقتصاد البرازيلي نسبة نموٍّ ستصل إلى 2.2٪ سنة 2019 بدلاً من 2.1٪ خلال سنة 2018، بالموازاة مع عودة انتعاش الاستهلاك والاستثمار.

الاقتصاد الروسي سيعرف بدوره بعض التباطؤ في وتيرة نموه ليحقق زيادة بنسبة 1.5٪ سنة 2019، عوض 1,6٪ خلال سنة 2018، متأثرا بتراجع القدرة الشرائية للأسر موازاة مع تدهور قيمة الروبل وارتفاع الضريبة على القيمة المضافة اعتبارا من بداية يناير 2019.

وبالنظر إلى تباطؤ معدلات النمو في المجموعات الاقتصادية العالمية الكبرى، وخاصة في الصين من جهة، والولايات المتحدة وأوروبا من جهة ثانية، والذين سيتقاسمون وبشكل متساوٍ دوافع النمو الاقتصادي العالمي، فمن المتوقع أن يتراجع هذا الأخير بشكل طفيف، لينتقل من 3.6٪ سنة 2018 إلى 3.5٪ سنة 2019.

وعلى العموم، سيتميز الوضع الاقتصادي العالمي خلال سنة 2019 بتباطؤ في وتيرة النمو والاستثمار والطلب مقارنة مع سنة 2018، في ظرفية تتسم بعدم استقرار أسواق رأس المال وتقلبات أسعار المواد الأولية، وخاصة أسعار النفط التي يتوقع أن تنخفض بسبب الزيادة المتوقعة في الإنتاج الأمريكي وعدم اليقين بخصوص قدرة الدول الأعضاء داخل منظّمة البلدان المنتجة للنفط في الاتفاق على تخفيض إنتاجها.

بالاستناد لهذه الظروف، سيتراجع معدل التضخم المتوقع من 2.6٪ سنة 2018 إلى 2.5٪ خلال 2019، كما أنّ وتيرة التجارة العالمية ستواصل تباطؤها، لتسجّل نسبة 3.6٪ سنة 2019، عوض 3,8٪ سنة 2018 و 5.4٪ المسجّلة سنة 2017.

**الوضعية الاقتصادية الوطنية لسنتي 2018 و2019**

 عقب التوزيع المتوازن، عبر ربوع المملكة، للتساقطات المطرية التي ميزت الموسم الفارط، من الراجح أن تخلص سنة 2018 عن نتائج قياسية على مستوى انتاجية الحبوب ومحاصيل الزراعات التقليدية خصوصا الخضراوات ومغروسات الفواكه، مقابل تباطؤ طفيف في أنشطة تربية الماشية. في ظل ذلك، يرتقب أن تكون القيمة المضافة للفلاحة قد حققت زيادة بنسبة 3.9% بمساهمة 0.4 نقطة في النمو الاقتصادي، بالموازاة مع إحداث 9000 منصب شغل وتسجيل فائض في ميزان التجارة الخارجية الغذائية بـ 6 مليار درهم.

 فيما يتعلق بالسنة الجارية، عرف الموسم الفلاحي 2018/2019 خصاصا في التساقطات المطرية مصحوبا بارتفاعٍ في السعة الحرارية خلال شهر دجنبر، بعد التساقطات المطرية الغزيرة التي ميزت بداية هذا الموسم والتي ساهمت في تعبئة الفلاحين والرفع من استعداداتهم التقنية واللوجيستيكية. ويصل عدد المواسم الفلاحية التي عرفت ظروفا مناخية مماثلة للموسم الحالي الى ستة مواسم خلال الثلاثين سنة الماضية مع احتمال تحقيق موسم فلاحي جيد إلى متوسط بمعدل 74٪.

 في ظل ذلك، وأخذا بعين الاعتبار التحفظات بشان تطور الظروف المناخية للموسم الحالي وفقا للمواسم المماثلة، اعتمدت الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2019 فرضية الرجوع المحتمل لتساقطات مطرية متوافقة مع سنة عادية خلال فصل الشتاء. بناءا على ذلك، و مع استمرار ديناميكية الزراعات المسقية وتحسن تربية الدواجن، فإنّ نسبة تراجع النشاط الفلاحي ستنحصر في 0.4-% فقط خلال سنة 2019.

 ومن المنتظر أن تحقق الأنشطة الاقتصادية دون احتساب الفلاحة تطوّرا معتدلا سيناهز نسبة 3.1% سنة 2019 عوض 2.9% خلال السنة المنصرمة، مستفيدة من ارتفاع أنشطة القطاع الثالثي بمساهمة تصل الى 64%. في حين ستحافظ أنشطة القطاع الثانوي على أدائها المتواضع، مدعومة بتحسن القيمة المضافة الصناعية. ومن المنتظر أن تواصل الأنشطة الصناعية المستفيدة تقليديا من تطور الصناعات الغذائية والكيميائية، توجهها نحو الاعتماد على ديناميكية المهن الصناعية الجديدة وخصوصا قطاع السيارات الذي عرفت مساهمته تحسنا تدريجيا ابتداء من سنة 2012 لتصل سنة 2018 إلى مستوى مقارب لصناعة الألبسة.

 أما قطاع المعادن، فسيشهد نموه عودة نحو معدل منحاه المتوسطي، بعد أن سجّل ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2017. حيث سيتأثر إنتاج الفوسفاط، أهم رافعة للنمو المعدني، بالتطورات التي ستعرفها طلبات الصناعات التحويلية المحلية في مواجهة ارتفاع الأسعار الدّولية للأسمدة وزيادة القدرات الإنتاجية للبلدان الآسيوية.

 وسيبقى قطاع البناء هو الآخر بعيدا عن المعدّلات المميزة التي حقّقها في الفترة ما بين سنة 2007 وسنة 2012، نظرا لتراجع الاستثمارات الأجنبية في قطاع العقار وانخفاض وتيرة نموّ القدرة الشرائية العقارية للأسر من 9.7+% كمعدّل تمّ تسجيله في الفترة ما بين 2005 و 2009 إلى 2+% في الفترة ما بين 2010 و 2018.

وعلى العموم، يتوقع أن يحقق **حجم الناتج الداخلي الإجمالي** نموا يقدر بنسبة%2,9 خلال سنة2019 ، عوض 3% سنة2018 و%4,1 سنة 2017، وذلك في ظل ارتفاع ا**لتضخم الداخلي** بنسبة %1,7 سنة 2018 و%1,2 سنة 2019.

**تباطؤ في وتيرة نمو الطلب الداخلي**

**وتماشيا مع نموذجه التاريخي، سيواصل النمو الاقتصادي خلال سنة 2019 استفادته من دعم الطلب الداخلي له، وان بوتيرة أقل من السنة السابقة، في حين ستظل مساهمة الطلب الخارجي الصافي سلبية، بالرغم من التحسن الطفيف الذي ستشهده.**

وبالتالي، فإن معدل نمو الطلب الداخلي سينخفض من 3.6٪ سنة 2018 إلى 3.4٪ سنة 2019، نتيجة تباطؤ وتيرة نمو تكوين رأس المال الثابت من 3.2٪ سنة 2018 إلى 2.6٪ سنة 2019، بالإضافة إلى زيادةّ طفيفة للاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 3.5٪ سنة 2019 عوض 3.4٪ سنة 2018. في المقابل، سيعرف الاستهلاك العمومي ارتفاعا بنسبة 2.9٪ سنة 2019، عوض 2.2٪ سنة 2018.

وستنتقل مساهمة الطلب الخارجي في نموّ الناتج الداخلي الخام من 1- نقطة سنة 2018 إلى 0.8- نقطة سنة 2019، موازاة مع استمرار الفجوة بين وتيرة نموّ الصادرات والواردات. حيث سترتفع الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 5.9٪ سنة 2019 عوض 4.9٪ المسجلة سنة 2018، و 10.9٪ سنة 2017. فيما ستحقق الواردات نموا يقدر ب 6.2٪ سنة 2019 عوض 6.4٪ سنة 2018.

**تراجع طفيف في حاجيات تمويل الاقتصاد**

وباعتبار ارتفاع الناتج الداخلي الخام، بالأسعار الجارية، بنسبة 4.1٪ وزيادة 4.1٪ في صافي الإيرادات من الخارج، سيشهد الاقتصاد الوطني انخفاضا في حاجياته من التمويل.

**ومن المتوقع أن تتباطأ نسبة القدرة الاستثمارية من 32.4٪ سنة 2018 إلى 32٪ سنة 2019، في الوقت الذي ستنخفض فيه نسبة الادخار الوطني لتصل إلى 27.7٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2019، عوض 28٪ سنة 2018.**

**ونتيجة لذلك، ستتراجع حاجيات الاقتصاد من التمويل من 4.7٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2018 إلى 4.5٪ في سنة 2019، والذي يتعيّن على بلدنا اللجوء إلى الاقتراض من أجل تغطيته.**

**في ظل هذه الظروف، سيرتفع الدين العمومي الكلي للاقتصاد من 82.2٪ من الناتج الداخلي الخام في سنة 2018 إلى 82.5٪ في سنة 2019، بدلا من 82٪ المسجّلة خلال 2017.**

وعلى صعيد أسواق المال، سيتحسن احتياطي النقد الأجنبي ليرتفع من 230 مليار درهم سنة 2018 إلى 235 مليار درهم في سنة 2019. وبالتالي، فإن معدل نمو الكتلة النقدية سينتقل من 3.5٪ سنة 2018 إلى 4٪ سنة 2019.

**بعض الملاحظات كخلاصة**

ستندرج السنتان، موضوع الدراسة والتحليل، كما يمكن ملاحظة ذلك، في نفس المنحى الذي تميز به تطور مكونات الطلب الداخلي الذي يبقى المحرّك الرئيسي للنموّ الاقتصادي ببلادنا والذي يشكل، حسب ماهو متداول بشكل واسع، الميزة الأساسية لهوية هذا النمو.

ويجب التذكير، في هذا الصّدد، أنه منذ 2012، تطرقنا خلال تقديمنا للميزانية الاقتصادية آنذاك، إلى "بوادر استنفاذ وتراجع أداء النموذج الوطني للتنمية" وذكّرنا بذلك في عدة مناسبات، وربطنا، في كل مرة، المصدر البنيوي لهذه البوادر، ليس بهذا الدور المحوري للطلب الدّاخلي في النمو الاقتصادي، ولكن بعدم قابلية الاستمرارية في تمويله.

 وهكذا، فإن معالجة هذه المسألة، ينبغي أن تكون، اليوم، في صلب أهداف السياسات العمومية ببلادنا.

* **تقليص وتيرة نموّ الطلب الداخلي، على مستوى مكوّنيه الاثنين، استهلاك الأسر والاستثمار بالخصوص.**

بين الفترتين 2000–2012 و 2013-2017 :

* نموّ الطلب الدّاخلي بالحجم قد انتقل، على التوالي، من 5٪ إلى3,1٪، ونفقات الاستهلاك النهائي من 4,3٪ إلى 2,9٪، وتكوين الرأسمال الثابت من 6٪ إلى 1,2٪.
* خلال نفس الفترة، انخفضت القيمة المضافة التي يُنتجها اقتصادنا من 4,6٪ إلى 2,6٪، وتراجع الناتج الداخلي الإجمالي من 4,6٪ إلى 3,4٪.
* مما أدى إلى ارتفاع حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني، حيث انتقلت، بين الفترتين، من 1,2-٪ من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 4,8–٪(أنظر الإحالة 1).

**تقليص وتيرة نمو الاستثمار لن يكون إلا تعبيرا عن سياسة مقيدة.** ومن شأنه أن يحد من النمو الممكن المستقبلي لبلادنا. وسيكون أيضا غير مبرر، خاصة وأن الكثافة الرأسمالية التي تقيس المخزون الرأسمالي لكل نشيط مشتغل، تظل أقل مما هي عليه بالبلدان الصاعدة والسائرة في طريق النمو، حسب ما خلصت إليه الدراسات المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط. وسيشكل قطيعة مؤسفة مع الخيار الإرادي المعتمد منذ سنوات 2000 من طرف المغرب في هذا المجال، حيث بلغ معدل الاستثمار بين 30٪ و33٪ وكان المعدل الأعلى من بين هذه البلدان باستثناء الصين.

**توجد المديونية للبلاد في قلب الإشكالية في ظل هذه الضرورة للحفاظ على هذا المجهود. فقد انتقل جاري الدين الخارجي العمومي بين الفترتين 2000–2012 و2013-2017، من حوالي 25٪ إلى 30٪** (بعد انخفاضه من 41,4 في 2000 إلى 25,1 في 2012، انتقل من 26,1 في 2013 إلى 31,3 في 2017)  **من الناتج الداخل الإجمالي.**

* حصة مهمة من الدين المضمون (المقاولات والمؤسسات العمومية) : 15,3٪.
* عدم التوازن بين الاستثمار في البنيات التحتية والأنشطة الإنتاجية.
* نجاعة تدبير البرامج الاستثمارية.

**الادخار الوطني كبديل للمديونية في شقيها الداخلي والخارجي.**

**المصادر الرئيسية للادخار الداخلي :**

* **المقاولات : 50٪ من الادخار الداخلي**
* ارتفاع دخل المقاولات من 4,9٪ إلى 6,7٪ سنويا بين نفس الفترتين.
* ادخار محدود بسبب البنية المتفاوتة لنسيج المقاولات : يتشكل قطاع الصناعة التحويلية من 11٪ من المقاولات الكبرى و89٪ من المقاولات المتوسطة والصغرى.
* المقاولات الكبرى : 67٪ من عدد المستخدمين و85٪ من رقم المعاملات و89٪ من الصادرات.
* تساهم المقاولات الصغرى والمتوسطة ب : 80٪ من التمويل الذاتي و4,7٪ من الاستثمار الإجمالي (الضمانات والتكاليف المرتفعة للتمويل البنكي).
* **الأسر : 35٪ من الادخار الوطني**

**دخل ضعيف وفي تباطئ**

* تباطئ دخل الأسر : 6,1٪ من الزيادة إلى 3,5٪ كمتوسط سنوي، خلال الفترتين :
* مصادر الدخل : 42٪ في شكل أجور ممنوحة بكيفية شبه متساوية من طرف المقاولات (22٪) والإدارات العمومية (20٪).
* 12٪ في شكل تحويلات وخاصة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.
* تطور ضعيف : تطور الأجر الإجمالي بنسبة 0,2٪ عوض 2,8٪ مع وجود بنية متفاوتة للأجور (متوسط الأجر الشهري 4468 درهم، يتراوح في 2016 بين 2877 درهم بالمقاولات و13052 درهم بالإدارات العمومية).

**وتيرة الاستهلاك والادخار في تباطئ، على حساب الأسر الأكثر هشاشة بشكل خاص.**

* نسبة نمو الاستهلاك : في انخفاض إلى 3,1٪ بعد 4,3٪ سنويا.
* ادخار في تراجع إلى 1,5٪ سنويات، بعد 8,7٪.
* حسب البنية الاجتماعية للأسر وطبيعة المنتوجات المستهلكة، يتأثر استهلاك الأسر بشكل مختلف مع وجود استهلاك غير غذائي يستحوذ على 50٪ من النفقات وتضخم متراكم بين 2004 و2007 بلغ 14,8٪ بالنسبة للطاقة و15,5٪ بالنسبة لفاتورة الماء و4,6٪ بالنسبة لتكاليف الدراسة و6٪ بالنسبة لمصاريف التسجيل.
* إذا استثنينا نفقات السكن والتغذية، سيمثل الاستهلاك التحكيمي لفئة الأسر الأكثر فقرا 10٪ من المبلغ الإجمالي لاستهلاكها واستهلاك الفئات المتوسطة 27٪ واستهلاك الفئات العليا 56٪.

**كخلاصة : استعجالية الزيادة في الادخار التي يجب البحث عنها بمختلف الطرق. إنها مسألة اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية وأود أن أفتح معكم نقاشا بشأنها، بعد هذا العرض، علما أن قضية النمو تقع في صلب هذه المسألة. بعبارة أخرى، كيف يمكن الخروج من نموذج النمو الذي وصفناه "بنموذج التوازن الأدنى"، حيث يبلغ النمو حوالي 4٪ مع موسم فلاحي جيد، وينخفض إلى أقل من 3٪ في حالة العكس. وكيف يمكن أن يكون النمو مصحوبا، في نفس الوقت، بانخفاض الفوارق، علما أنه حسب دراساتنا، كل نمو ب 1٪ يؤدي إلى انخفاض الفقر ب 3,6٪، في حين أن ارتفاع الفوارق يؤدي إلى ارتفاع الفقر ب 8,4٪ (أنظر الإحالة 2 في الملحق).**

**مذكرة حول نموذج النمو المدعم من طرف الطلب الداخلي**

**ملحق بمداخلة السيد أحمد الحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط، بمناسبة تقديم الميزانية الاقتصادية التوقعية 2019.**

1. إلى أي حد يمكن اعتبار"النموذج التنموي المبني على الطلب" مسؤولا عن هذه الوضعية الماكرو اقتصادية، التي تظل، بكل تأكيد، قابليتها للاستمرارية ضعيفة؟
* جميع نماذج النمو يدعمها الطلبّ الداخلي، ولا تختلف إلا من حيث حصة مساهمة الطلب الخارجي في تمويل و استمرارية مبادلاتها الخارجية.
* معالجة التعريف المعقد للنموذج التنموي عن طريق طرح " أفكار بسيطة ".
* النموذج التنموي هو موروث تاريخي، يتطور بناؤه باستمرار مع ضرورة تطوير السياسات العمومية التي تتوقف فعالياتها على مستوى انخراط المواطنين في أبعادها الاقتصادية والمجتمعية والمؤسساتية.

وسيكون تطور النموذج التنموي للمغرب، منذ الاستقلال إلى يومنا، وفق هذا المنظور، موضوعا جد مهم للدراسة والتحليل، لما يشكله من تجربة نموذجية معبرة. إلا أن هذا سيبعدنا عن سنتي 2018 و 2019 ونتمنى أن نعود إليه في فرصة قادمة.

1. في هذا الإطار، تبين الدراسات التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط أن المغرب يتوفر على عدد كبير من فرص التنويع في منتوجات قريبة من البنية الحالية للإنتاج الوطني والتي تتوفر على إمكانات التنافسية وخاصة في الشعب المعتمدة على الحبوب والفواكه والخضر والنسيج الصناعي والكمياء وصناعة الآلات والتجهيزات وتشمل، حسب التقديرات الأولية 3500 منتوج جديد. ويتعلق الأمر، هنا بمجال مفتوح أمام المقاولات الصغرى التي يمكنها، إذا تم دعمها بالتأطير والتمويل والتشجيع اللازم، أن تساهم في تحسين الطابع المركب ونمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي في تقليص مستوى الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الحالية.